

محرز وينبغي ان يكون ستر المنبر كذلك
 ان حيط عليه ولو سرق المسلم من حال بيت
 المال تشا نظرا ان ارضه لطايفة كذوي القرى
 والمسالك وكان منهم او اصله او فرعه
 فلا قطع وان ارضه لطايفة ليس منه هو ولا
 اصله ولا فرعه قطع الا بسببه له في ذلك
 وان لم يفرز لطايفة فان كان له حق في
 في المسروق كمال التصالح سواء كان فقيرا
 ام غنيا وكصدقة وهو فقير او غنا ذلك
 الدين او غنا فلا يقطع في المسلمين اما في الماوي
 فلان لم حقا وان كان غنيا كما لان ذلك
 قد يفرز في عمارة المساجد والرباطات والقنابر
 ويستغفره الفتي والفقيه من المسلمين لان
 ذلك مخصوص بهم بخلاف الذي يقطع بذلك
 ولا نظرا الى انفاق المكارم عليه عند الحاجة
 لانه انما ينفق عليه للضرورة وبشرط الضمان
 كما ينفق على المصنط لشرط الضمان والتفاهة
 بالقنابر والرباطات بالسنعة بين حيث
 انه قاطن لدار الاسلام لا لا حيا صا
 يجد فيها فاما في الشائبة فلا استحقاق بخلاف
 الفتي فانه يقطع لعدم استحقاقه الا اذا كان

غازيا او غارا كالذرة العين فلا يقطع لما سر
 فان لم يكن له في بيت المال حق قطع لانها الشبهة
 فصرح لو سرق بشعير المصحف الموقوف على
 القراءة لم يقطع اذ امكن قاريا لان له فيه حقا
 وكذا ان كان غنرا قاري لانه زعمنا ان لم يمسسه
 قال الزركشي او يدفعه الي من يقرأ فيه
 لاستماع الحاضرين ويقطع بموقوف على غيره
 لانه قال محرز ولو سرق ما لا موقوف على
 الجبان العامة او علي وجوه الخمر لم يقطع
 وان كان المتسارق ذميا لانه يقع للمسلمين
تفسيره قد تقدم ان المصنف ترك المتن
 الثالث وهو الترفه وفي اخذ المال
 خفية كما مر وجيبي لا يقطع محتلس وهو
 من تعمد الكسر مع غير عليه مع معاينة
 الماثل والاشبه وهو من يأخذ عكسا
 معتمدا على القوة والعلية ولا منكر ودية
 وعارية خديت ليس عايبا محتلسا والمستهيب
 والحائث قطع صحه الزمدي وفرق من حيث
 المعنى بينهم وبين المتسارق بان المتسارق
 يأخذ المال خفية ولا يتاقي منعه فليس القطع
 رجبا له وهو لا يقصد منه عيانا فيمكن

غازيا

195